UNIT 1
MICROECONOMICS
1.1 DEMAND
الأقتصاد الجزئي
1.1 – الطلب

1- الطلب (جانب المشترين من السوق) DEMAND (THE BUYER'S SIDE OF THE MARKET)

1.1- الطلب - DEMAND: هو كمية السلع أو الخدمات التي ينوي المستهلكين شراؤها و عندهم القدرة الشرائية لإقتنائها عند مختلف أسعار هذه السلع في فترة زمنية معينة و على ذلك الطلب هو الكميات التي سوف يتم شراؤها عند مختلف الأسعار

2.1 - قانون الطلب – THE LAW OF DEMAND: سعر السلعة و الكمية المطلوبة يتناسبان تناسباً عكسياً أي على سبيل المثال عندما يكون سعر السلعة في أدنى مستوياته تزداد الكمية المطلوبة و عندما يزداد سعر السلعة تقل الكمية المطلوبة

1.2.1 - تأثير الأستبدال – SUBSTITUTION EFFECT : مع نقص سعر سلعة معينة سوف يدخل مشترين أخرين في السوق و هذه السلعة سوف تكون أرخص بالمقارنة مع السلع الأخرى و سوف تكون هذه السلعة سلعة بديلة لهذه السلع الأخرى

2.2.1 - تأثير الدخل – INCOME EFFECT: الأفراد يشترون أكثر عندما تنخفض الأسعار

3.1 - محددات الطلب - DETEMINANTS OF DEMAND : هي المتغيرات التي تؤثر على الكمية المشتراة و هي

1.3.1 - دخل المستهلك

1.1.3.1 - معظم السلع هي سلع عادية (NORMAL GOODS) و بالتالي فإن الطلب هنا أو الكمية المطلوبة تتناسب تناسب طردي مع الدخل ، أي أنه كلما زاد الدخل كلما زادإستهلاك الأفراد منها

2.1.3.1 – القليل من السلع هي سلع رديئة (INFERIOR GOODS) و بالتالي فإن الطلب هنا أو الكمية المطلوبة تتناسب تناسب عكسي مع الدخل ، أي أنه كلما زاد الدخل كلما قل إستهلاك الأفراد منها

2.3.1 – إذواق المستهلكين و تفضيلاتهم

3.3.1 – أسعار السلع التي لها علاقة مع السلعة محل القياس (مرونة الطلب التقاطعية)

1.3.3.1 – السلع البديلة - SUBSTITUTES : إذا كان لدينا السلع A و B و هاتين السلعتين كل واحدة بديلة للأخري أي يمكن أن تحل محل الأخرى فإذا فرضنا أن سعر السلعة A قد أرتفع فإن الكمية المطلوبة من السلعة B سوف يرتفع و هذا بالطبع يرجع إلى عزوف المستهلكين عن السلعة A لأرتفاع أسعارها و بالتالي يقل الطلب على A و يزيد الطلب على B

2.3.3.1 – السلع المكملة - COMPLEMENTS: إذا كان لدينا السلع A و B و هاتين السلعتين كل واحدة مكملة للأخرى فإذا فرضنا أن سعر السلعة

A قد أرتفع فإن الكمية المطلوبة من السلعة B سوف تنخفض و ذلك لإنخفاض الكمية المطلوبة من السلعة A

4.3.1 – توقعات المستهلكين : هل يتوقع المستهلكون أن ترتفع دخولهم أو أسعار السلع أم تنخفض

5.3.1 – عدد المستهلكين

4.1 – جدول الطلب (منحنى الطلب) – DEMAND SCHEDULE (DEMAND CURVE): هو عبارة عن علاقة بين أسعار السلع (على المحور الرأسي) و الكمية المطلوبة (على المحور الأفقي) عند مختلف الأسعار مع تثبيت جميع محددات الكمية المطلوبة السابق أدراجها في النقطة 3.1

1.4.1 – التحرك على منحنى الطلب – MOVEMENT ALONG AN EXISTING DEMAND CURVE: و هو يحدث عندما يتم التغير في سعر السلعة

2.4.1 – أنتقال منحنى الطلب – DEMAND CURVE SHIFT: يجب التفرقة بين التغير في الكمية المطلوبة و التغير في الطلب (أنتقال منحنى الطلب) ، فالأخيرة تحدث فقط عندما يتم تغيير أحد المحددات السابق أدراجها في النقطة 3.1 و يكون أنتقال منحنى الطلب بالزيادة (أنتقال إلى اليمين) بالنقصان (أنتقال لليسار) كما هو موضح بالرسم التوضيحي التالي

5.1 – أنتقال منحنى الطلب بالزيادة (تحرك المنحنى يميناً) للسلعة A يمكن أن يكون نتيجة للأتي

- تغير في الأذواق و التفضيلات بأتجاه السلعة A على سبيل المثال كنتيجة لحملة أعلامية
- زيادة في دخل الفرد إذا كانت السلعة سلعة عادية
- نقص في دخل الفرد إذا كانت السلعة سلعة رديئة
- زيادة في سعر السلعة B إذا كانت السلعة B بديل للسلعة A
- نقص في سعر السلعة B إذا كانت السلعة B مكملة للسلعة A
- توقع أرتفاع الأسعار في المستقبل
- نهاية مقاطعات جماعية

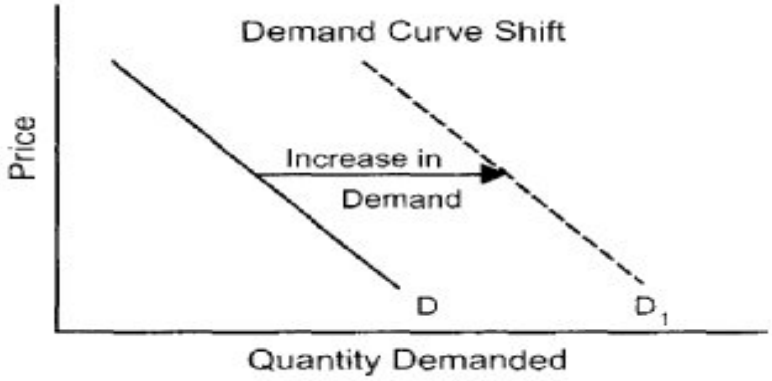

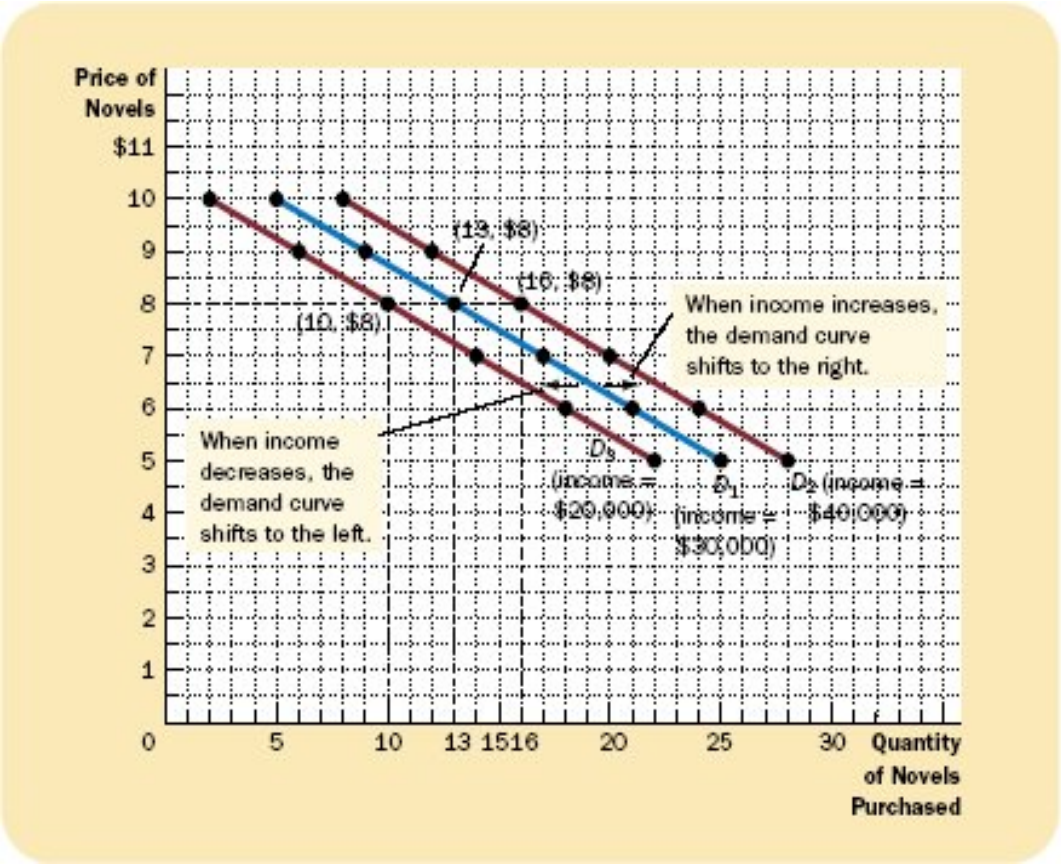

2- المرونة - ELASTICITY

1.2 – مرونة الطلب السعرية – PRICE ELASTICITY OF DEMAND: هي نسبة التغير في الكمية المطلوبة إلى التغير في السعر و هي تقاس بالمعادلة التالية

$$|E_D| = \frac{PERCENTAGE\ CHNGE\ IN\ QUANTITY\ DEMANDED}{PERCENTAGE\ CHANGE\ IN\ PRICE} \quad \text{- 1.1.2}$$

2.1.2 – مرونة الطلب السعرية تقيس مدى الحساسية للتغير في الكمية المطلوبة بالنسبة للغير في سعر المنتج ، بالنسبة لجدول الطلب الذي يخضع لقانون الطلب (الأنحدار لأسفل) فأن معامل المرونة يكون سالب و على ذلك فإن أستخدام القيمة المطلقة عند قياس المرونة السعرية شائع الأستخدام

3.1.2 – بالنسبة لطريقة القوس (ARC METHOD)أو طريقة النقطة المتوسطة (MID POINT METHOD) كما يطلق عليها بعض الأقتصاديين لحساب المرونة السعرية للطلب يحسب كلاً من البسط و المقام على أنهما التغير في المتوسط و تكون المعادلة كالتالي

$$|E_D| = \frac{\%\Delta Q}{\%\Delta P} = \frac{(Q_1 - Q_2) \div \dfrac{(Q_1 + Q_2)}{2}}{(P_1 - P_2) \div \dfrac{(P_1 + P_2)}{2}}$$

و للتسهيل يمكننا تحويل المعادلة السابقة إلى ما يلي

$$|E_D| = \frac{(Q_1 - Q_2)(P_1 + P_2)}{(Q_1 + Q_2)(P_1 - P_2)}$$

4.1.2 – العوامل المؤثرة على مرونة الطلب السعرية هي :

1.4.1.2 – تصنيف السلع إلى سلع رفاهية (فاخرة) (أكثر مرونة) أو سلع ضرورية (أقل مرونة)

2.4.1.2 – نسبة الدخل المنفقة على السلع (نسبة الدخل المنفقة كبيرة على سلعة معينة تكون مرونة هذه السلعة أكبر)

3.4.1.2 – البدائل (إذا كانت هناك سلعة لها أكثر من بديل تكون هذه السلعة ذات مرونة طلب سعرية كبيرة بالمقارنة للسلع التي لها بدائل أقل)

4.4.1.2 – الوقت (كلما كان الوقت غير كافي للرد على التغيرات في الأسعار في السوق كلما كانت هذه السلعة غير مرنة في المدى القصير ، أما عندما يزيد المدى و الوقت المتاح للرد على التغيرات في الأسعار تكون هناك الكثير من البدائل و بالتالي تزيد المرونة السعرية

5.1.2 – إذا كان الطلب مرن فأن نسبة التغير في الكمية سوف تكون نفس نسبة التغير في السعر أو أكبر و على ذلك تكون مقاييس المرونة كالتالي

1.5.1.2 – المرونة > 1 يكون الطلب مرن

2.5.1.2 – المرونة < 1 يكون الطلب غير مرن

3.5.1.2 – المرونة = 1 يكون الطلب مرن مرونة أحادية

4.5.1.2 – المرونة = 0 يكون الطلب غير مرن بشكل تام

5.5.1.2 – المرونة = ∞ يكون الطلب مرن مرونة تامة

6.1.2 – تأثير تغير الأسعار على الأيراد الكلي و العلاقة بين السعر و المرونة السعرية للطلب و الأيراد الكلي – THE EFFECT OF PRICE CHANGE ON TOTAL REVENUE (TR)

المرونة = 1	المرونة > 1	المرونة < 1	
الأيراد الكلي لا يتغير	الأيراد الكلي يرتفع	الأيراد الكلي ينخفض	أرتفاع السعر
الأيراد الكلي لا يتغير	الأيراد الكلي ينخفض	الأيراد الكلي يرتفع	إنخفاض السعر

و في الشكل التالي يتضح لنا كيف يكون شكل منحنى الطلب في كل حالات المرونة السعرية

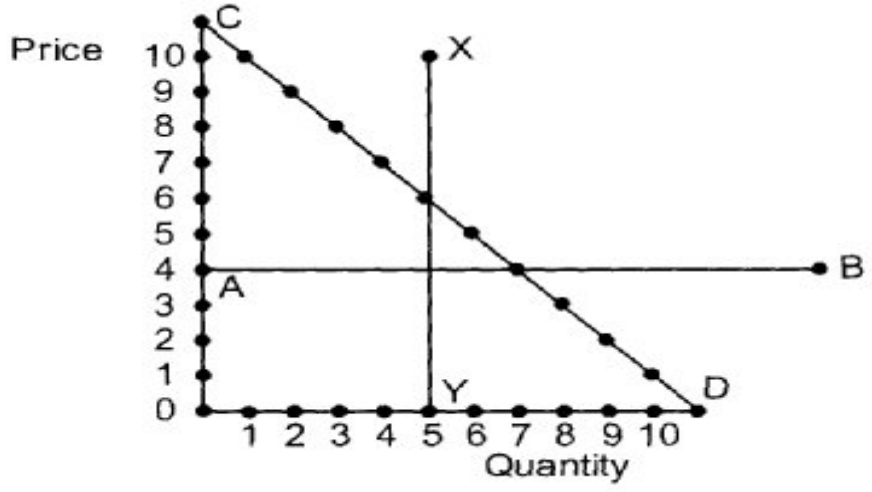

في الشكل السابق نجد أن الخط المتعامد على المحور السيني يوضح عدم مرونة تام للطلب و الخط الموازي للمحور السيني يوضح مرونة تامة للطلب و مع ذلك فإن إنحدار منحنى الطلب لا يعبر بالضرورة عن مدى مرونته ، و نجد أن منحنى الطلب عادةً مرن في مستوياته العليا و غير مرن في مستوياته الدنيا و مثال ذلك كما هو واضح في الخط CD فإن أنخفاض السعر من 10 دولار إلى 9 دولار ينتج عنه مرونة سعرية أكبر من الواحد الصحيح بينما أنخفاض السعر من 2 دولار إلى 1 دولار ينتج عنه مرونة سعرية أقل من الواحد الصحيح

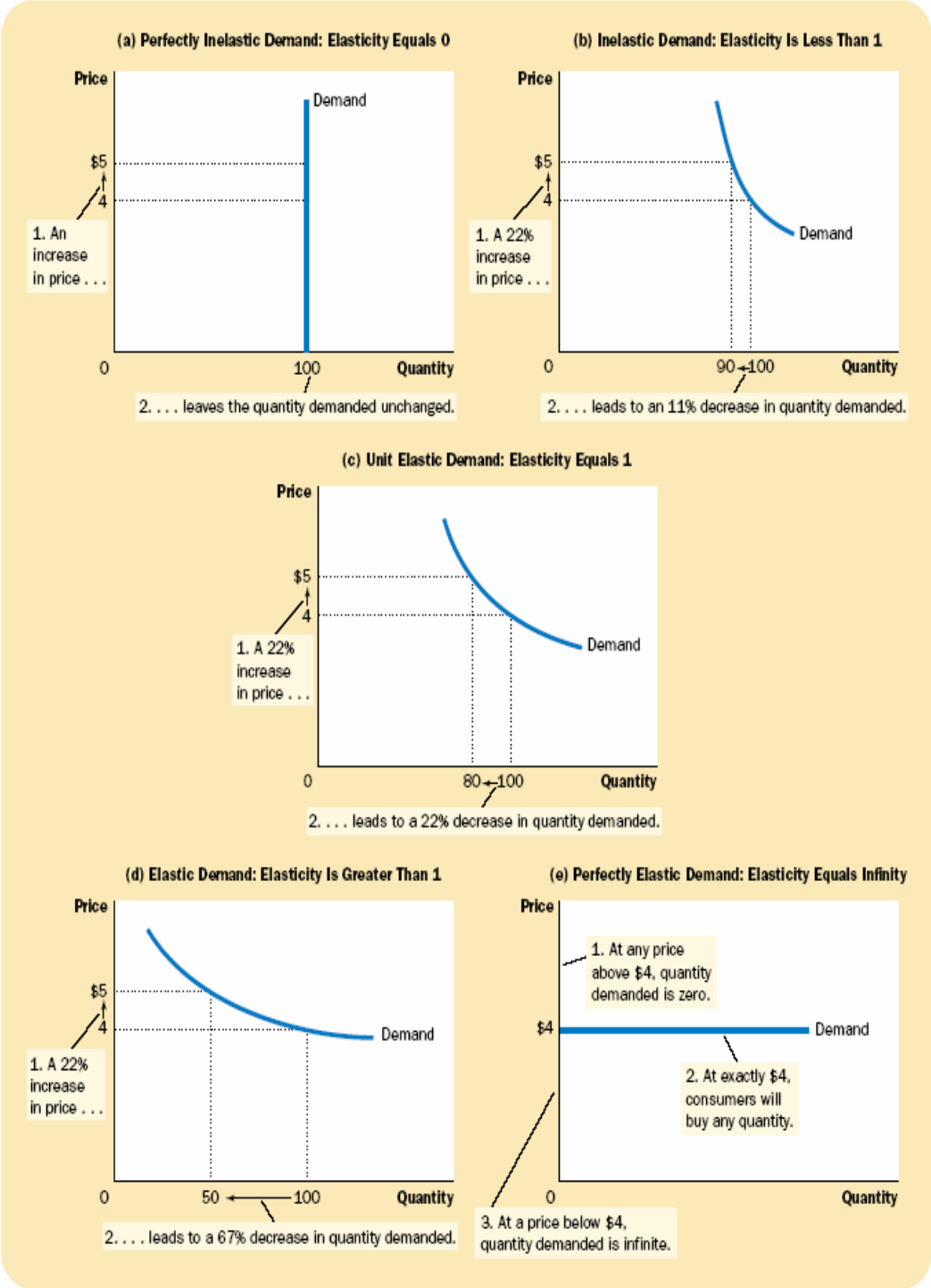

7.1.2 – مفهوم المرونة السعرية يجب أن يأخذه المحاسبون الأداريون في الأعتبار لأن معرفة المرونة السعرية لسلعة ما سوف يعطي المحاسب القدرة على تقرير ما إذا كانت الزيادة في سعر السلعة أو تخفيض سعر السلعة سوف يزيد من الأيراد الكلي أم سوف ينقص من الإيراد الكلي

8.1.2 – قاعدة عامة يجب أن توضع في الأذهان ، في حالة فرض ضرائب على شاكلة ضرائب المبيعات أو غيرها فإن من يتحمل عبئ هذه الضريبة بنسبة كبيرة هو المستهلك في حالة أن يكون مرونة الطلب السعرية غير مرنة بالنسبة لعدم مرونة العرض أما إذا كانت مرونة العرض السعرية غير مرنة بالنسبة لعدم مرونة الطلب فإن عبئ فرض هذه الضريبة سوف يقع بنسبة كبيرة على المنتج

9.1.2 – تشرع بعض الحكومات في بعض الأحيان بعض التشريعات الخاصة بتحديد الحد الأدنى للأجور و رغم الأتفاق العام على أن رفع الحد الأدنى للأجور هو أحدى الوسائل لمحاربة الفقر فإن الدراسات تقول أن رفع الحد الأدنى بنسبة كبيرة سوف يكون له الأثر السئ على العمال الذين شرع القانون لمساعدتهم

و عندما يكون لدينا عمال ذوي أجور متدنية الطلب عليهم غير مرن فإن الدخل الضائع كنتيجة لرفض التوظيف بسبب أرتفاع الحدود الدنيا للأجور ربما يكون أكثر من إجمالي دخل العمال المحتفظون بأعمالهم و المحميين بقانون رفع الحد الأدنى للأجور و المتأثرين به

10.1.2 – رغم أن طريقة القوس أو طريقة النقطة المتوسطة الأفضل فأنه من المفيد لنا أن نعرف أن بعض الكتاب الأقتصاديين يستخدم قانوناً أخر يعبر عن مرونة الطلب السعرية و هو الطريقة البسيطة (SIMPLE METHOD)

$$\left|E_D\right| = \frac{\dfrac{Q_2 - Q_1}{Q_2}}{\dfrac{P_2 - P_1}{P_2}}$$

و هنا معيار المقارنة هو الرقم 1 حيث أنه إذا كانت المرونة > 1 يكون الطلب مرنا و إذا كانت المرونة < 1 يكون الطلب غير مرن و بالطبع لا ننسى هنا أننا نتعامل في حساباتنا في المرونة السعرية للطلب على أساس القيمة المطلقة أي تجاهل كل الاشارات السالبة الناتجة عن الحساب

2.2 – مرونة الطلب التقاطعية – CROSS ELASTICITY OF DEMAND: و هي تقيس نسبة التغير في أحد السلع المطلوبة بالنسبة لنسبة التغير في سعر سلعة أخرى و تكون المعادلة هي

1.2.2 – قياس مرونة الطلب التقاطعية

$$E_{XY} = \frac{\%\,\Delta Q_X}{\%\,\Delta P_Y}$$

2.2.2 – إذا كان ناتج المرونة

1.2.2.2 – موجب فإن السلعتين بديلتين

2.2.2.2 – سالب فإن السلعتين مكملتين

3.2.2.2 – صفر فأنه لا يوجد أي علاقة بين السلعتين

3.2 – مرونة الطلب الدخلية – INCOME ELASTICITY OF DEMAND: و هي تقيس نسبة التغير في الكمية المطلوبة بالنسبة لنسبة التغير في الدخل و تقاس بالمعادلة التالية

$$E_I = \frac{\%\ \Delta Q}{\%\ \Delta I}$$

1.3.2 – إذا كان ناتج معامل المرونة
1.1.3.2 – أكبر من الصفر فتعتبر هذه السلعة سلعة عادية
2.1.3.2 – أقل من الصفر فتعتبر هذه السلعة سلعة رديئة

3 – نظرية المنفعة – UTILITY THEORY

1.3 – المنفعة - UTILITY: هي درجة الأرضاء أو الأشباع التي تكتسب من أقتناء سلعة أو الأستفادة من خدمة للمستهلك ، و هذه المنفعة هي هدف المستهلك
و المنفعة الحدية – MARGINAL UTILITY : هي المنفعة الأضافية المتحصلة من أستهلاك وحدة واحدة أضافية من سلعة معطاة ،
نظرية المنفعة تساعد على توضيح لماذا منحنى الطلب ينحدر لأسفل و ذلك بأن المنفعة الحدية تتناقص و أن المستهلك سوف يشترى وحدات أضافية من هذه السلعة إذا أنخفض السعر ، و بالأضافة لذلك إذا كانت العوامل الأخرى ثابتة فأنه
تناقص بطيئ أو (سريع) في المنفعة الحدية من أستهلاك سلعة ما سوف يدلنا على مرونة الطلب السعرية مرنة او (غير مرنة)

2.3 – قانون تناقص المنفعة الحدية – PRINCIPLE OF DIMINISHING MARGINAL UTILITY : كلما ذادت الكمية المستهلكة من سلعة ما ، فإن المنفعة الحدية من تلك السلعة تأخذ في التناقص

3.3 – شرط تعظيم المنفعة – MAXIMIZE TOTAL UTILITY : هو أن يحصل المستهلك ذو الدخل الثابت و الذي يواجه أسعاراً معينة للسلع المختلفة في السوق أقصى أشباع أو منفعة حين تكون المنفعة الحدية لأخر دولار أنفق على كل سلعة مماثلة تماماً للمنفعة الحدية لأخر دولار أنفق على أيه سلعة أخرى و يعبر عن ذلك رياضياً كالتالي

$$\frac{MARGINAL\ UTITLITY\ OF\ A}{PRICE\ OF\ A} = \frac{MARGINAL\ UTILITY\ OF\ B}{PRICE\ OF\ B}$$

4.3 – توجد طريقتين لقياس المنفعة
1.4.3 – الطريقة العددية - CARDINAL: و هي قياس المنفعة بشكل عددي يكون المقياس فيها هو وحدة المنفعة كأن نقول مثلا أني حصلت على منفعة قدرها 50 وحدة منفعة من البرتقال و 40 وحدة منفعة من الليمون
2.4.3 – الطريقة الترتيبية - ORDINAL : و هي قياس المنفعة المتحصلة من سلعة ما بمقياس المنفعة المتحصلة من سلعة أخرى ، كأن نقول مثلاً أننا نحب العصير أكثر بالنسبة للبيبسي و يلاحظ هنا أننا لم نفعل مثل الطريقة العددية بإعطاء قيمة عددية للمنفعة

5.3 – النقاط على منحنيات السواء (INDIFFERENCE CURVES) تعبر عن خليط من السلعتين X و Y ، والتي تعطي نفس المقدار من المنفعة الكلية ،و نجد أن المنحنى الأبعد

عن نقطة الأصل هو المنحنى الأعلى الذي يعبر عن منفعة كلية أعلى ، و هذا واضح في الشكل التالي

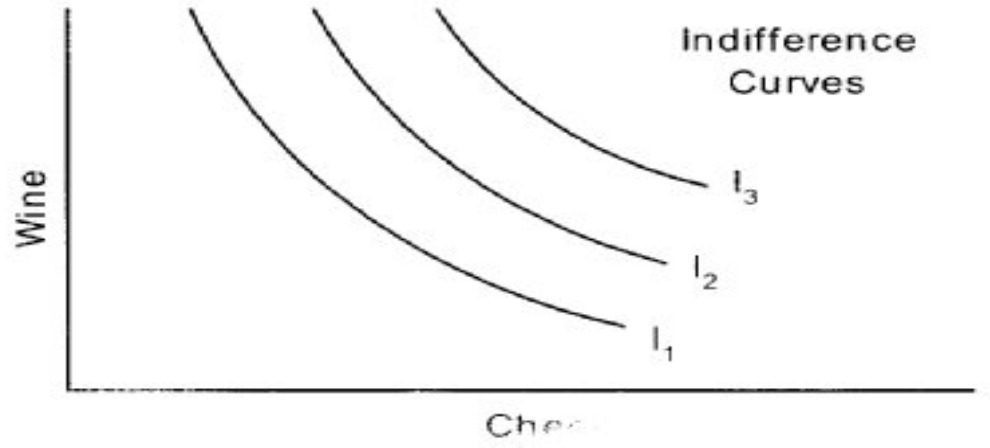

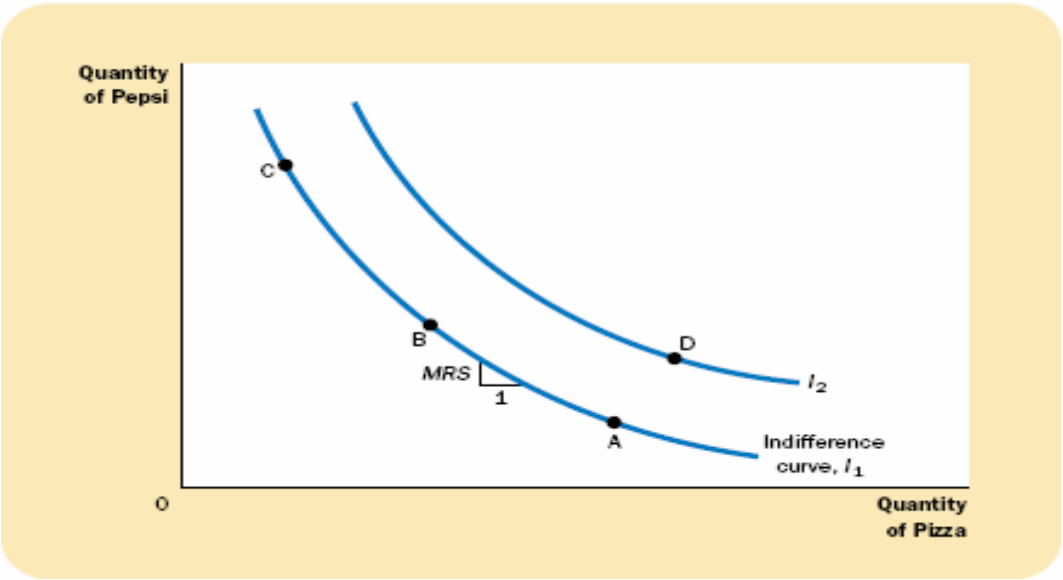

1.5.3 – منحنيات السواء غير خطية و ذلك بسبب قانون تناقص المنفعة الحدية و تكون منحنيات السواء خطية في حالة حصول المستهلك على منافع متساوية من كميات متساوية من من السلع ، فنجد أن منحنى السواء يعبر عن جميع التواليف من سلعتين يعطيان المستهلك نفس القدر من المنفعة مثال ذلك (3 برتقال ، 7 موز) ، (4 برتقال ، 5 موز) و لكن في مثالنا هذا عندما نقول أن التوليفة هي (3 برتقال ، 3 موز) ، (4 برتقال ، 4 موز) فإن هذه التوليفة تعطينا منحنى سواء خطي مستقيم

2.5.3 – منحنيات السواء لا يمكن أن تتقاطع لأن أي نقطة على منحنى السواء الواحد لها نفس القيمة من المنفعة الكلية و كل نقطة على منحنيات السواء المختلفة تعبر عن قيم مختلفة من المنافع الكلية و منحنيات السواء محدبة في أتجاه نقطة الأصل ، و الأنحدار المتناقص السالب يدلنا على أنه الكثير من السلعة X هو بديل للسلعة Y

و نجد أن الأنحدار يعكس المعدل الحدي للأستبدال (MARGINAL RATE OF SUBSTITUTION – MRS) و التحدب يعكس التناقص في المنفعة الحدية للسلعة X و بالتالي المعدل الحدي للأستبدال و ذلك بأن المستهلك يحصل على الكثير من السلعة X

6.3 – خط قيد الميزانية – BUDGET CONSTRAINT LINE: هو خط يوضح جميع التوليفات من سلعتين مختلفتين التي يمكن شراؤها بدخل معطى و بأسعار السلعتين المعطاة

1.6.3 – خط قيد الميزانية خط مستقيم لأن الأنحدار ثابت

2.6.3 – خصائص خط قيد الميزانية هي

1.2.6.3 – التغير في الدخل سوف يحدث أنتقال موازي لخط قيد الميزانية

2.2.6.3 – التغير في سعر أحدى السلعتين سوف يحدث تغير في ميل خط قيد الميزانية

3.2.6.3 – التغير في سعر كلا السلعتين بنفس النسبة سوف يحدث أنتقال موازي لخط قيد الميزانية

7.3 – تتعاظم المنفعة في حالة تماس خط قيد الميزانية مع أحد منحنيات السواء و عند هذه النقطة (نقطة ألتقاء منحنى السواء مع خط قيد الميزانية) يحصل الفرد على أعلى مستوى من المنفعة ممكن تحصيله في ظل الدخل الفردي الثابت

و الشكل التالي سوف يوضح ذلك

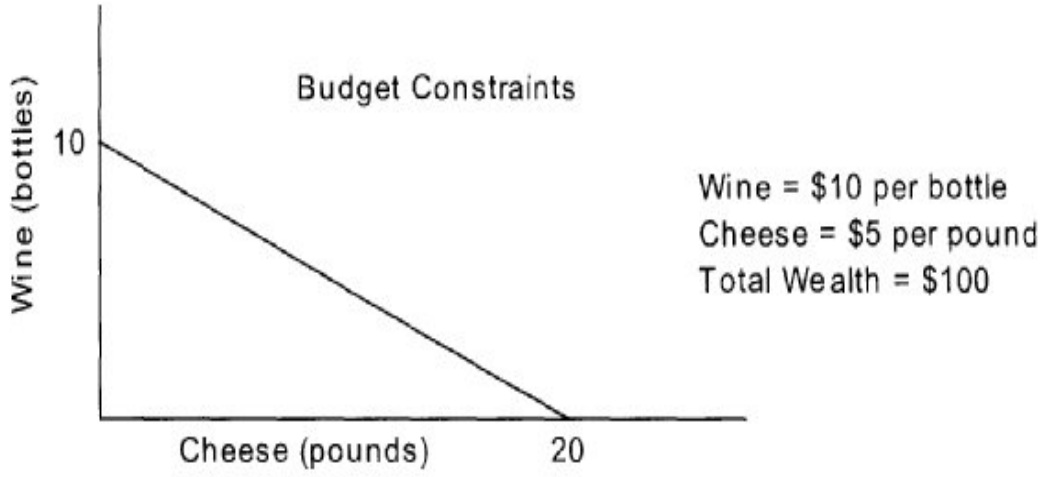

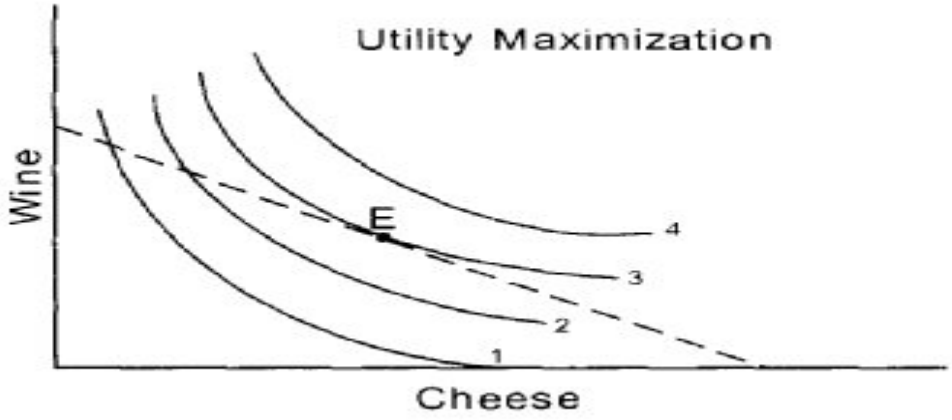

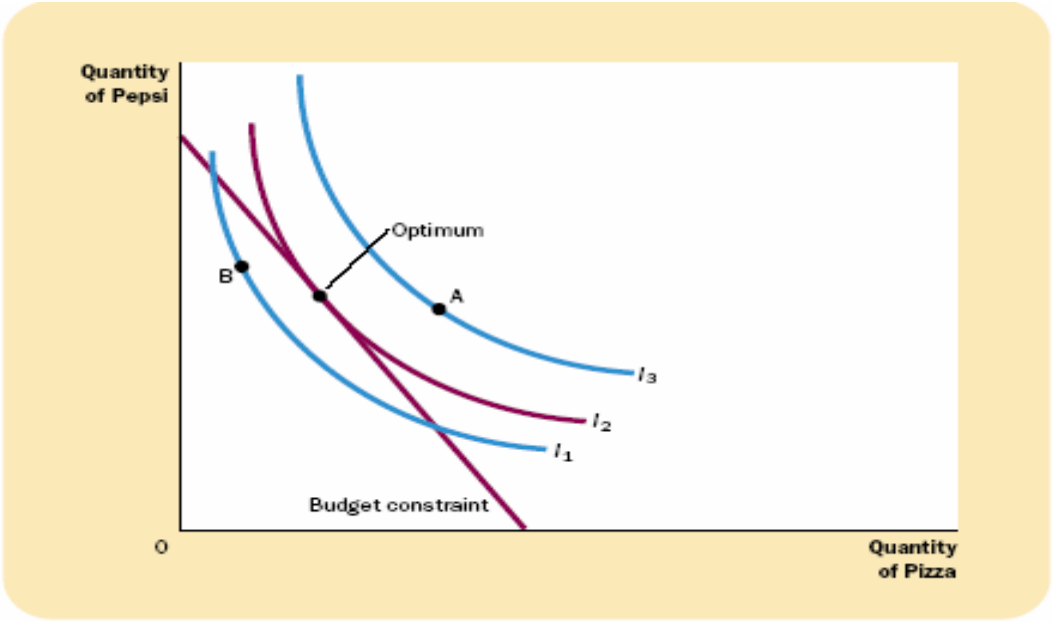

ينتهي بحمد الله المبحث الأول من جملة أربعون مبحثاً لننهي الجزء الأول لشهادة المحاسب الأداري المعتمد CMA و لكن على كل طالب أن يلاحظ أن لا يعتمد على المراجع العربية إلا بهدف الفهم فقط لا غير ثم عليه بعد ذلك الأعتماد على المراجع الأنجليزية لأن الأمتحان باللغة الأنجليزية و على ذلك الغرض من هذه المذكرات المساعدة في الفهم و مقارنتها بالمصطلحات الأنجليزية لتسهيل القراءة ، ولا ننسى أن عامل الفهم هو العامل الأهم ولا يوجد ما يجبرك أن تحفظ و لكن هم يريدون منا أن نفهم لكي نبدع